وزير العدل حقاً وباطلاً !

ما أوردته احدى وكالات الانباء العالمية على لسان وزير العدل السيد كاظم الخليل هو الاقرب الى المعقول . ولذلك صدق الناس التصريحات التي نسبت اليه ولم يصدقوا النفي الذي جاء اثر ذلك . وربما كان التصريح مقصودا وكذلك تكذيبه من اجل تحريك الموضوع في هذا الاتجاه على الصعيد السياسي .

والذين صدقوا التصريح ولم يصدقوا التكذيب لا ينطلقون من معرفتهم بشخص الوزير وافكاره فحسب ، وانما من معرفتهم بالاتجاه الذي يمثله وبالتيارات التي ينتمي اليها ، ومن شكهم بكل ما يصدر من اقوال وتصرفات بهذا الصدد بصرف النظر عما اذا كان الوزير قد قال هذا الكلام فعلا او نقل عنه بشيء من التحريف . فالمهم عند قائله او عند ناقله انه وصل الى الناس .

فالتذكير بأن في البلاد فئة معينة ، وفئة نافذة ، ترى هذا الرأي او يراد لها ان تقف هذا الموقف ، ليس شيئا بسيطا يمكن ان يمحى اثره بنفي عابر، ولا حتى بتأنيب الوزير او عزله . لانه ، سواء قاله هذا الوزير المسؤول لوكالة أجنبية او سواء نسبته اليه تلك الوكالة ، لا يمكن فصله عن ايد اجنبية تعرف المنافذ التي تطلع منها الرياح والوجهة التي تريد لها أن تنفذ اليها .

وهذا يصح ايضا لو قال الوزير المذكور عكس ذلك لانه لن يقول حتى هذا العكس الا لخدمة الاتجاه الذي عرف بولائه له ولتمكين السياسات والمصالح التي يمثلها . ومن هنا جاء تصديق الناس لتصريحه كما اوردته الوكالة عفويا وطبيعيا .

ولا شك في ان هذا التصريح قد اوقع الحكومة ورئيسها في حرج ، لا لأن ما يقوله وزير مسؤول ولو بصفته الشخصية ملزم للحكومة بأجمعها الى حد ما ، الا اذا اتخذت بحقه عقوبة صارمة فاقالته من منصبه ، ولكن لأن الحكومة ، وهي التي « تمشي على البيض » ـ كما يقولون ـ لا تستطيع ان تحرك اي امر فيه شيء من المواجهة دون ان تعرض نفسها لخطر الذهاب . وبذلك يبدو الوزير كاظم الخليل ـ بما يمثل ـ اقوى من الحكومة كلها . فلماذا لا يقول ما يشاء ، ويفعل ما يشاء ، او يشاء له ، طالما انه يعرف مكانته ومنزلته ؟

اليس «العدل» أساس الملك ؟!

سليمان الفرزلي